

Distr.: General
26 December 2018
Arabic
Original: English

بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا

تقرير الأمين العام

أولا – مقدمة

١ – يقدم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ٢٤٣٥ (٢٠١٨)، الذي جدد المجلس بموجبه ولاية بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا وطلب إليّ فيه تقديم تقرير عن أنشطة البعثة كل ٩٠ يوما. ويغطي التقرير الفترة الممتدة من ٢٦ أيلول/سبتمبر إلى ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨.

ثانيا – التطوُّرات الرئيسية

٢ – خلال فترة التقرير، أتم الرئيس إيفان دوكي ماركيث فترة المئة يوم الأولى من عمل حكومته حيث كرر أثناءها الالتزام بمواصلة عملية السلام في إطار خطة أوسع للحكم تقوم على الإنصاف والشرعية وريادة الأعمال. وكرر أيضا تأكيد ما سبق إعلانه من نوايا فيما يتعلق بالتوصل إلى توافق وطني على إدخال بعض التعديلات على اتفاق السلام. ففي ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، زار الرئيس إحدى المناطق الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج التي يضطلع فيها الأفراد السابقون في القوات المسلحة الثورية في كولومبيا – الجيش الشعبي بأنشطة إعادة الإدماج، في بوندوريس بمقاطعة غواخيرا. وذكر أن الزيارة كانت ترمي إلى تأكيد نية حكومته في دعم اتفاق السلام ومؤازرة الذين يلتزمون بالعودة إلى الحياة المدنية. وفي منتدى باريس للسلام المنعقد في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، كرر الرئيس دوكي دعمه للمضي بعملية السلام قدما، وأشار إلى أن حكومته قد طلبت من المجتمع الدولي تعزيز جدوى مشاريع إعادة الإدماج، والنهوض بالتنمية الريفية، ورصد جهود الحكومة في سبيل توطيد السلام في كولومبيا.

٣ – ولم تزل الهيئات الثنائية لتعزيز تنفيذ السلام المتألفة من الحكومة والقوة الثورية البديلة المشتركة – المجلس الوطني لإعادة الإدماج، واللجنة التقنية المعنية بالأمن والحماية، ولجنة متابعة تنفيذ الاتفاق النهائي وتعزيزه والتحقق منه – تَعقدُ اجتماعات منتظمة بمشاركة المستشار السامي المعني بمرحلة ما بعد النزاع، إميليو خوسيه أرشيلا، والمفوض السامي المعني بالسلام، ميغيل سيبايوس، ووزيرة الداخلية، نانسي غوتييريث.





18-22448 (A) 271218 311218

٤ - وفي ٢٤ تشرين الثاني/يناير، احتفل الكولومبيون بالذكرى السنوية الثانية لتوقيع اتفاق السلام النهائي. وفي بيان أصدرتُه، حثثتُ على بذل جهود متضافرة من أجل توطيد المكاسب الجمة التي تحققت في إطار السلام وعاودت تأكيد التزام الأمم المتحدة بدعم تلك الجهود. وأكدت تلك الرسالةَ وكيلةُ الأمين العام للشؤون السياسية، روزماري أ. ديكارلو، أثناء زيارتها إلى كولومبيا في الفترة من ٣ إلى ٥ كانون الأول/ديسمبر.

٥ - وفي ١٧ كانون الأول/ديسمبر، كشف المستشار السامي المعني بمرحلة ما بعد النزاع عن خطة عنوانها ''السلام في إطار الشرعية'' تهدف إلى تحقيق استقرار المناطق الأكثر تضررا من النزاع. وتنطلق الخطة من المناطق الفرعية الست عشرة والبلديات المائة وسبعين التي يتوقع أن يبدأ فيها تنفيذ خطط التنمية ذات التركيز الإقليمي في عام ٢٠١٩ بتنسيق من مكتب السيد أرشيلا. ووفق ما ذكره السيد أرشيلا، فإن هدف خطة ''السلام في إطار الشرعية'' يتمثل في ''في استئصال العنف من المناطق التي ابتليت به عقودا من الزمن. وهو ظاهرة عمت جميع أنحاء البلد وهددت المجتمع برمته وقُرِنت بانتهاكات حقوق الإنسان، وأعمال القتل، والاتجار بالمخدرات، والفقر. إنها مسألة تتعلق بالعدالة وبالأمن القومي''.

٦ - وتسعى الخطة، التي لها إطار زمني مدته ١٥ سنة، إلى تحسين تنسيق المبادرات المتعددة داخل نطاق اتفاق السلام وخارجه، بما في ذلك التنمية الريفية، والالتزامات المتعلقة بالقوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي في سياق عملية إعادة الإدماج، والالتزامات المتعلقة بالأسر في إطار البرنامج الطوعي لاستبدال زراعة الكوكا، والالتزامات المتعلقة بالضحايا، خاصة. وتعلن مبادرات جديدة لتوسيع شبكات الطرق والكهرباء لتشمل المناطق الريفية باعتبارها جوانب حاسمة في جهود تحقيق الاستقرار. وتسعى إلى القيام ليس وحسب بتنسيق برامج متعددة بل وأيضا التنسيق بين جهات فاعلة متعددة، بما فيها الحكومة والسلطات الإقليمية والمجتمع الدولي والقطاع الخاص والمجتمعات المحلية المتضررة.

٧ - وإضافة إلى المسؤولية التي يتولاها السيد أرشيلا والمتمثلة في المضي قدما بعملية إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي لأفراد القوات المسلحة الثورية السابقين وكفالة أمنهم، فقد ركز على التنمية الريفية الشاملة، بما يشمل البرامج الإنمائية التي تتبع نهجا إقليميا، وهذه سمة رئيسة في اتفاق السلام. وقد تم حتى الآن استكمال وضع ثلاثة عشر برنامجا من بين ستة عشر في جميع البلديات البالغ عددها مائة وسبعون بلدية ومن المقرر أن يبدأ تنفيذها في عام ٢٠١٩.

التطورات البرلمانية

٨ - عرضت على الدورة الأولى للكونغرس التي انتهت في ١٩ كانون الأول/ديسمبر، عدة مشاريع قوانين لها صلة بالبرنامج التشريعي لاتفاق السلام. وأعيد تقديم مشروع قانون لإنشاء ١٦ دائرة انتخابية انتقالية خاصة للسلام خلال هذه الدورة، إلا أنها لم تحظ بتأييد كاف للمرة الثانية. وقدم مشروع قانون حكومي بشأن الإصلاح السياسي، وهو التزام آخر بموجب اتفاق السلام، وسوف يتواصل بحثه في الدورة المقبلة. ونوقشت في الدورة الأولى مشاريع قوانين أخرى تغير أحكام اتفاق السلام؛ وبينما لم يحظ بعضها بالموافقة، فسوف يتواصل بحث الأخرى أثناء الدورة المقبلة.

٩ - واضطلعت لجان السلام التابعة للمجلسين كليهما بدور فعال متنام، حيث عملت كحلقة وصل بين الكونغرس والمؤسسات العمومية والأوساط الرئيسة المعنية بعملية السلام، يدخل في ذلك الضحايا والمقاتلون السابقون المنخرطون في عملية إعادة الإدماج. وخلال فترة التقرير، زار أفراد لجان السلام المناطق الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج وكذلك المستوطنات الصغرى للمقاتلين السابقين والتقوا بالسلطات والمجتمعات المحلية

المتضررة من العنف وانعدام الأمن في أنتيوكيا، وبوتومايو، وتوليما، وغوافياري، ونورتي دي سانتاندير، وكاكويتا، وكاوكا. وبمبادرة من لجان السلام، اجتمعت الحكومة والكونغرس والمؤسسات القضائية والرقابية من أجل تعزيز تعاونها مع مؤسسات العدالة الانتقالية الجديدة، ولا سيما محكمة السلام الخاصة.

النظام الشامل للحقيقة والعدالة والجبر وعدم التكرار

١٠ - تقلدت لجنة الحقيقة والتعايش وعدم التكرار مهامها في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، وتزامن ذلك مع بدء ولايتها الثلاثية السنوات المتمثلة في تعزيز فهم الأحداث التي وقعت أثناء النزاع المسلح، والإقرار بالمسؤولية وتحقيق المصالحة. وسوف تبدأ الآن بجدية ما قال رئيسها، الأب فرانسيسكو دي رو، إنها العملية ''المؤلمة ولكن الضرورية''، وهي عملية منفصلة عن القرارات القضائية التي تقوم بها محكمة السلام الخاصة وغيرها من الهيئات. وتعتزم اللجنة فتح ثلاثة وعشرين مكتبا في عشر من مناطق البلد والاتصال بالكولومبيين في الخارج.

١١ - وفي ٥ تشرين الأول/أكتوبر، شدد بيان مشترك صادر عن بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في كولومبيا على الدور المركزي لمحكمة السلام الخاصة في إطار عملية السلام في البلد وعلى ضرورة أن يحترم جميع الكيانات العامة استقلاليتها احتراما كاملا. وجاء هذا البيان في أعقاب حادثة وقعت في ٤ تشرين الأول/أكتوبر، إذ دخل محققون من مكتب المدعي العام مباني محكمة السلام الخاصة، وأزالوا منها نسخا من ملفات عمليات الاختطاف التي قامت القوات المسلحة الثورية سابقا، وسعوا إلى إجراء مقابلات مع القضاة في إطار هذه القضية. وبعد أسابيع، طلب المدعي العام من المحكمة الدستورية أن تبين أي مؤسسة لها سلطة على سلع وأصول القوات المسلحة الثورية، وهي مسألة لها انعكاسات فيما يتعلق بتعويضات الضحايا وفيما يتعلق بالضمانات القانونية المقدمة للأفراد السابقين في قوات المسلحة الثورية. وما زالت المحكمة لم تصدر حكمها في المسألة بعد. وعلى الرغم من أن المدعي العام نيستور أومبرتو مارتينيث ورئيسة محكمة السلام الخاصة باتريسيا ليناريس أعلنا في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر اتفاقا لتحسين تبادل المعلومات والتعاون فيما بين المؤسستين، من اللازم مواصلة الجهود لضمان فعالية ذلك التعاون.

١٢ - وخلال هذه الفترة، واصلت محكمة السلام الخاصة عقد جلسات الاستماع بشأن القضية 001 بشأن عمليات الاختطاف التي قامت بها القوات المسلحة الثورية، وتلقت شهادة أفراد بارزين جرى اختطافهم واحتجازهم من قبل القوات المسلحة الثورية سابقا، لمدة تزيد عن عشر سنوات بالنسبة إلى بعضهم. وفي إطار المداولات، اقتضت المحكمة من ٣١ فردا في قيادة القوات المسلحة الثورية سابقا تقديم تقارير فردية أو جماعية تبين كيفية وفائهم بالتزاماتهم بموجب اتفاق السلام، بما في ذلك شرط المساهمة في عملية إعادة الإدماج. ولم يف بهذا سوى قائد كبير سابق في القوات المسلحة الثورية، هو هرنان داريو فيلاسكيث، الملقب بالبايسا. وشرعت محكمة السلام الخاصة في إجراءات تهدف إلى تحديد موقعه وتبيان مساهماته في عملية السلام، من بين جوانب أخرى.

١٣ - ومضت المحكمة في استعراض طلبات أفراد قدموا ملتمسات للانتظام تحت سلطتها. وفي ٥ تشرين الأول/أكتوبر، كان ما عدده ١٣ ٢٧١ شخصا قد وقعوا اتفاقات يخضعون أنفسهم بمقتضاها لسلطة المحكمة الخاصة، وكان من بينهم ١ ٩٢٣ أفراد في قوات الأمن العام، و ١١ ٣٠٣ فردا سابقين في القوات المسلحة الثورية، و ٣٣ مسؤولا حكوميا، و ١٢ شخصا شاركوا في الاعتقالات المرتبطة

بالاحتجاجات الاجتماعية. وما زالت المنظمات تقدم تقارير إلى المحكمة، وقد شملت تلك التقارير خلال فترة التقرير تقريرين عن عمليات الاختفاء القسري التي يدعى ارتكابها من قبل أفراد القوات المسلحة الثورية السابقين والموظفين الحكوميين، وتقريرين عن عمليات الاختطاف التي قامت بها القوات المسلحة الثورية، وتقريرا عن الجرائم المتعددة التي يدعى ارتكابها من قبل القوات المسلحة والتي همت أكثر من ١٧٠٠٠ ضحية.

١٤ - وتواصل منظومة الأمم المتحدة، بناء على طلب الحكومة، تقديم دعم تقني وتنفيذي مهم لكل من محكمة السلام الخاصة ولجنة الحقيقة، والوحدة الخاصة للبحث عن الأشخاص المصنفين في عداد المفقودين.

المصالحة

١٥ - في ١١ كانون الأول/ديسمبر، عقد المجلس الوطني للسلام والمصالحة اجتماعا شارك فيه الرئيس دوكي. ويضم المجلس الوطني ومجالسُ السلام الخمسة عشر التابعة له على صعيد المقاطعات والثمانية والسبعون التابعة له على صعيد البلديات ممثلين من طائفة واسعة من القطاعات. وتعهد الرئيس بإسداء الدعم لجهود المصالحة. ومن المؤمل أن تكون جهود المصالحة قد دخلت مرحلة جديدة في كولومبيا بفضل ازدياد أنشطة هذا المجلس وانطلاق عمل لجنة الحقيقة على نطاق البلد برمته.

١٦ - وقد عملت البعثة وبعض وكالات الأمم المتحدة مع مجالس السلام المحلية والسلطات المحلية والقوة الثورية البديلة المشتركة والمجتمع المدني من أجل دعم مبادرات المصالحة المقترنة بإعادة الإدماج. وخلال فترة التقرير، أقيمت أنشطة تركزت على الحوار الاجتماعي بالقرب من ست من المناطق الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج، وشارك فيها الضحايا والشباب والنساء وقادة المجتمعات المحلية والقوة الثورية البديلة.

١٧ - وفي ١٠ كانون الأول/ديسمبر، وعلى النحو المنصوص عليه في اتفاق السلام، أزيح الستار في بوغوتا عن نصب يصور مقاتلين سابقين وهم يلقون أسلحتهم.

استبدال المحاصيل غير المشروعة

١٨ - يرتبط نجاح جهود الحد من العنف ومن انعدام الأمن وسط المجتمعات المحلية في مناطق النزاع سابقا ارتباطا وثيقا بنجاح جهود مكافحة الأنشطة الاقتصادية غير المشروعة التي طالما أججت العنف وانعدام الأمن. وأفاد مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بأن عدد الأسر التي انضمت للبرنامج الوطني الشامل لاستبدال المحاصيل غير المشروعة في إطار البند ٤ من اتفاق السلام قد بلغ ٩٩٠٩٦ أسرة في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. وبلغت المساحة الأرضية التي استؤصلت منها زراعة الكوكا طوعيا ما يقارب ٣٢٩٢٩ هكتارا من أصل ٥١٧٢١ هكتارا من الأراضي التي سجلتها تلك الأسر. وبلغ معدل الإبادة الطوعية درجة مرتفعة؛ إذ أن نسبة الأسر التي حصلت على الاستحقاقات المالية الأولية من البرنامج وقامت بإبادة محاصيلها قد بلغت ٩٢ في المائة تقريبا.

١٩ - وفي ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، عرضت الحكومة خريطة طريق لإعادة تنظيم البرنامج الوطني الشامل، وأعلنت قرارها الشروع من جديد في صرف الأموال التي كانت قد جمدت منذ آب/أغسطس ٢٠١٨ بدفعها للأسر. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، استؤنف تسديد المدفوعات لما عدده ٢٧٠٠٠ أسرة، ويتوقع في كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ أن تسدد المدفوعات لما عدده ٢٦٠٠٠ أسرة إضافية. وسيكون من المهم الوفاء بالالتزامات المتعهد بها للأسر في إطار نهج الحكومة الجديد لمكافحة المخدرات والخطة الشاملة التي تحمل اسم ”السلام في إطار الشرعية“.

٢٠ - وتواجه كولومبيا تحديا كبيرا بالنظر إلى كونها تحتضن نحو ٧٠ في المائة من زراعة الكوكا على الصعيد العالمي. وأفاد مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أن المساحة التي كانت مزروعة بالكوكا في البلد بحلول نهاية عام ٢٠١٧، قد بلغت ١٧١ ٠٠٠ هكتار. وأعلنت الحكومة عن سياستها الجديدة لمكافحة المخدرات في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، وقدرت أن اقتصاد المخدرات غير المشروع مثل ٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٧. وتركز الاستراتيجية على الجهود الرامية إلى الحد من زراعة المحاصيل غير المشروعة عن طريق أنشطة التنمية البديلة واستبدال زراعة المخدرات والقضاء عليها، فضلا عن الجهود الرامية إلى الحد من تعاطي المخدرات وتعطيل عصابات الجريمة المنظمة وغسل الأموال. ويقع عدد من المناطق الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج في المناطق التي توجد فيها كميات كبيرة من المحاصيل غير المشروعة، ولا سيما الكوكا.

المفاوضات بين الحكومة وجيش التحرير الوطني

٢١ - فيما يتعلق بالحوار مع جيش التحرير الوطني، تشبث الرئيس دوكي بالموقف الذي اتخذه لدى اكتمال استعراض الثلاثين يوما الذي أجري بعد تنصيبه في ٧ آب/أغسطس، وهو أن إفراج جيش التحرير الوطني عن جميع الأفراد المختطفين ووقف الأنشطة الإجرامية هما شرط مسبق لاستئناف الحوار. وأعلن جيش التحرير الوطني، من جانبه، استعداده لمناقشة جميع المسائل ولكنه رفض أي شرط مسبق لاستئناف المحادثات. وبالرغم من أن مواقف الجانبين هي اليوم أبعد من بعضها بعضا عما كانت عليه منذ بدء المناقشات العامة في عام ٢٠١٦، فمن منتهى الأهمية أن تظل قنوات التواصل مفتوحة فيما بينهما. ومن الضروري أيضا إيلاء أهمية بالغة لحماية المجتمعات المحلية المتضررة من النزاع، بالرغم من استمرار العمليات العسكرية.

ثالثا - مهام البعثة

ألف - إعادة الإدماج

إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي

٢٢ - استؤنفت أعمال المجلس الوطني لإعادة الإدماج في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨. ويعمل المستشار السامي المعني بمرحلة ما بعد انتهاء النزاع ومدير الوكالة المعنية بإعادة الإدماج والتطبيع عن كثب مع ممثلي القوة الثورية البديلة لتركيز عمل المجلس على دوره كهيئة تنفيذية واستراتيجية رفيعة المستوى، تهدف إلى المضي قدما بخريطة الطريق التنفيذية، تمشيا مع السياسة الوطنية لإعادة إدماج أفراد القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي سابقا، بما في ذلك الأنشطة المدرة للدخل والأراضي وتوزيع الأغذية والصحة. ومن المهم أن يعتمد المجلس الوطني لإعادة الإدماج على خريطة طريق تنفيذ الإجراءات الستة عشر المتعلقة بالشؤون الجنسانية للمجلس الوطني للسياسات الاقتصادية والاجتماعية والتي أعدها الفريق العامل المعني بالشؤون الجنسانية والمكتب الرئاسي لشؤون المرأة.

٢٣ - وموازاة مع هذه الجهود الرامية إلى تعزيز السياسات الوطنية وتوفير التوجيه الاستراتيجي، من الأهمية بمكان تعزيز جهود إعادة الإدماج على الصعيدين الإقليمي والمحلي. وتعتبر المشاركة النشطة للسلطات الإقليمية والمواءمة بين برامج إعادة الإدماج وبين النهج الإقليمية والأهلية عناصر أساسية لنجاح تلك الجهود.

٢٤ - وأنشأ حكام المقاطعات مجالس لإعادة الإدماج على صعيد المقاطعات في أنتيوكيا، وسانتاندير، وسوكري، وشوكو، وفالي ديل كاوكا، وكاوكا، وميتا، إضافة إلى مبادرات أخرى يجري تنفيذها في أتلانتيكو وبوليفار. وقد ساعدت هذه المجالس على تقريب السلطات الإقليمية والسلطات المحلية والقطاع الخاص والجامعات ومنظمات المجتمع المدني من عملية إعادة الإدماج. كما أنها تشجع إدراج احتياجات إعادة الإدماج في الخطط الإنمائية الإقليمية والبلدية وتكييف الاستراتيجيات الوطنية مع السياقات الإقليمية. وعلى النحو المنصوص عليه في خطة ''السلام في إطار الشرعية''، يتوقف تحقيق السلام الدائم في مناطق النزاع السابقة على ربط خطط إعادة الإدماج ببرامج التنمية ذات التركيز الإقليمي، والبرنامج الوطني الشامل لاستبدال المحاصيل غير المشروعة والإصلاح الزراعي.

٢٥ - وفي ٢٩ و ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، عقد في مدينة فييافيسِنسيو، ميتا، اجتماع دون إقليمي بشأن مسائل إعادة الإدماج. وشارك في الاجتماع أكثر من أربعين قائدا من القوة الثورية البديلة من ثماني مناطق من المناطق الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج وثلاث مستوطنات جديدة من خمس مقاطعات؛ وتواصلوا مباشرة مع المستشار السامي المعني بمرحلة ما بعد النزاع ومدير الوكالة الوطنية لإعادة الإدماج والتطبيع وحاكم ميتا، وكذلك مع رئيس حزب القوة الثورية البديلة. وساعد هذا الاجتماع، الذي يمكن تكراره في مناطق أخرى، على إنشاء قناة للتواصل المباشر بين أفراد القوات المسلحة الثورية السابقين وبين المؤسسات المحلية والإقليمية والوطنية المسؤولة عن عملية إعادة الإدماج.

٢٦ - ويعتبر النهج المجتمعي لعملية إعادة الإدماج إحدى ركائز السياسة الوطنية لإعادة إدماج أفراد القوات المسلحة الثورية السابقين ويمكن أن يعزز المصالحة في المناطق. ويمكن تعزيز عملية إعادة الإدماج إذا تم ربطها بأنشطة مجالس السلام المحلية والإقليمية، فضلا عن أنشطة لجنة الحقيقة.

الحالة في المناطق الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج والمستوطنات الجديدة

٢٧ - يتفاوت الوضع في المناطق الإقليمية الأربع وعشرين تفاوتا كبيرا. ووفقا لتحليل أجرته البعثة، بلغت ست من تلك المناطق (أغوا بونيتا، وبوندوريس، وفيلا، وكوليناس، ولا ريفورما، ويانو غراندي) مستويات مرضية من الخدمات والأمن والنشاط الاقتصادي. واعتبرت الظروف أقل من مرضية في اثنتي عشرة من المناطق أو أن تلك المناطق تواجه مستويات معتدلة من الخطر، واعتبرت مستويات ست مناطق غير ملائمة. وخلال الشهرين الماضيين، أنجزت وكالة إعادة الإدماج والتطبيع عددا من التحسينات لمعالجة بعض من أوجه القصور المذكورة.

٢٨ - ويستمر العمل بالمناطق الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج ودفع البدلات الشهرية التي يعتمد عليها حاليا المقاتلون السابقون حتى ١٥ آب/أغسطس ٢٠١٩. وفي الأسابيع المقبلة، يتوقع أن يناقش المجلس الوطني لإعادة الإدماج خيارات ما بعد ١٥ آب/أغسطس، بما في ذلك إمكانية تحويل بعض المناطق الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج تدريجيا إلى وحدات عادية للإدارة الإقليمية. ورأت القوة الثورية البديلة أن المناطق الإقليمية الأربع وعشرين تتيح أفضل فرصة لعملية إعادة الإدماج الدائمة على المدى الطويل.

٢٩ - وسيكون من المهم ضمان أن يستند أي قرار يتخذ في هذا الصدد إلى فهم تام للظروف السائدة في المناطق الإقليمية المختلفة وفي غيرها من المستوطنات الريفية والحضرية، وذلك بالنظر، على وجه الخصوص، إلى التأخيرات الملحوظة في تنفيذ عملية ناجحة لإعادة الإدماج خلال السنتين الماضيتين. وكان لقرار إغلاق منطقة فيدري، شوكو، في نيسان/أبريل ٢٠١٨ دون النظر في جميع التداعيات المترتبة على

ذلك، تأثير سلبي جدا على إعادة إدماج مقاتلين سابقين وعلى أمنهم. كذلك، ينبغي للقرارات المتعلقة بتوفير البدلات الشهرية بعد آب/أغسطس ٢٠١٩، أن تنظر في مدى قدرة أفراد القوات المسلحة الثورية السابقين على الحصول على مصادر بديلة ملائمة ودائمة للدخل. وسوف تستمر الحاجة إلى توزيع الأغذية إلى ما بعد ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨.

٣٠ - وثمة مسألتان إضافيتان من المسائل التي لم يناقشها المجلس الوطني لإعادة الإدماج بعد وهما تتسمان بأهمية بالغة بالنسبة لآلاف المقاتلين السابقين الذين يعيشون خارج المناطق الإقليمية، ألا وهما: (أ) وضوح الوضع القانوني والخدمات التي يتعين إتاحتها للعديد من المستوطنات الجديدة في المناطق الريفية التي انتقل إليها العديد من المقاتلين السابقين بحثا عن ظروف معيشية وآفاق اقتصادية أفضل؛ (ب) ووضع استراتيجية لإعادة إدماج أفراد القوات المسلحة الثورية السابقين في المناطق الحضرية.

إعادة الإدماج الاقتصادي والاجتماعي

٣١ - خلال فترة التقرير، تمت الموافقة على ثلاثة مشاريع جماعية جديدة مدرة للدخل، واجتاز اثنا عشر من بين سبعة عشر مشروعا وافق عليها سابقا المجلس الوطني لإعادة الإدماج، إجراءاتِ الإجازة التقنية، مما يرفع عدد المشاريع الجماعية التي حظيت بالموافقة إلى ٢٠ مشروعا في المجموع. وبالإضافة إلى ذلك، تمت الموافقة على ٢٩ مشروعا فرديا. وتبلغ قيمة هذه المشاريع مجتمعة ما قدره ٣,٧ ملايين دولار وسيستفيد منها ١ ٣٤٠ من المقاتلين السابقين (من بينهم ٣٦٦ امرأة). وحتى الآن، تم صرف الأموال لسبعة من تلك المشاريع الجماعية وجميع المشاريع الفردية التسعة وعشرين، ويستفيد منها ٣٣٥ من المقاتلين السابقين تقريبا.

٣٢ - ومن الأهمية بمكان التأكد من أن جميع المشاريع يتضمن عناصر الاستدامة. ومن بين العناصر الرئيسية التي يتعين أخذها في الاعتبار تعزيز القدرات التقنية للتعاونيات، والاستفادة من الأراضي والنفاذ إلى الأسواق وإدماج النهج الجنساني بشكل فعال من أجل التمكين الاقتصادي للمرأة.

٣٣ - وكما ذُكر في تقارير سابقة، بصرف النظر عن المشاريع الإنتاجية المقدمة إلى المجلس الوطني لإعادة الإدماج، قام مقاتلون سابقون باستخدام أجزاء من بدلاتهم الشهرية أو حصلوا على تمويل خارجي للشروع في أنشطة إنتاجية صغيرة خاصة بهم. وتمكنت البعثة من تحديد ٢٩٤ من المبادرات الإنتاجية في ٢٣ من المناطق الإقليمية وثلاثة عشر من المستوطنات الجديدة. وينفَّذ معظم المبادرات (١٩٠ مبادرة) بتمويل ذاتي وهي تشمل المحاصيل الزراعية، ومصايد الأسماك، والماشية، والمنسوجات وتحويل الخشب، والتجارة، والسياحة البيئية.

٣٤ - وتسهم مؤسسات القطاع الخاص والأعمال التجارية في الأنشطة الإنتاجية وعملية إعادة الإدماج على الصعيد المجتمعي. فعلى سبيل المثال، يعمل أربعُ عشرة مؤسسة من القطاع الخاص في منطقة يانو الإقليمية، بمقاطعة أنتيوكيا، بشكل جماعي على دعم الاستثمارات في المؤسسات التجارية الناشئة ومشاريع التدريب المهني والأنشطة الثقافية.

٣٥ - ويقدم صندوق الأمم المتحدة الاستئماني المتعدد الشركاء لمرحلة ما بعد انتهاء النزاع في كولومبيا الدعمَ لخمسة عشر مشروعا إنتاجيا ينفذُها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمة الدولية للهجرة. وفي منطقتي بوندوريس، لا غواخيرا، وسان خوسيه ديل أورينتي، سيسار، تباع المنتجات لبرنامج التغذية المدرسية

بدعم من برنامج الأغذية العالمي. ويقوم صندوق الاتحاد الأوروبي الاستئماني للسلام في كولومبيا بتمويل عدة مشاريع كما أنه أعلن مؤخرا عن تقديم مساهمة إضافية بقيمة ١٥ مليون يورو لأنشطة إعادة الإدماج.

٣٦ - وتعتبر الاستفادة من الأراضي من صميم إعادة الإدماج الفعالة. فقد أذن المجلس الوطني لإعادة الإدماج للوكالة الوطنية للأراضي باقتناء ست قطع أرضية لمشاريع إنتاجية في تموز/يوليه ٢٠١٨؛ وتم شراء قطعة واحدة فقط في منطقة كوليناس الإقليمية، سان خوسيه دي غوابياري. وقد تم تحديد القنوات القانونية، بما في ذلك الحصول على ملكية الأراضي على النحو المنصوص عليه في المرسوم رقم ٧٥٦ المؤرخ ٤ أيار/مايو ٢٠١٨، ويتعين استعمالها بشكل فعال.

٣٧ - وفيما يتعلق بالاحتياجات المتفاوتة للجماعات الإثنية، أذن المجلس الوطني لإعادة الإدماج بتمويل مشروع إنتاجي في محمية تومبوراو التابعة للشعوب الأصلية في مقاطعة كاوكا. وتهدف المبادرة إلى زراعة أشجار الأفوكادو من خلال تعاونية تقودها القوات المسلحة الثورية البديلة ويأتلف فيها ٢٤٠ من مقاتلي القوات المسلحة الثورية السابقين ينتمون لمنطقة لوس مونوس الإقليمية، وتعود المبادرة بالنفع على مجتمعات الشعوب الأصلية في بلدية كالدونو.

٣٨ - وما زال ضمان استمرار توفير الخدمات الأساسية، ولا سيما خدمات الصحة ولكن أيضا خدمات التعليم والسكن، يشكل مصدر قلق بالغ لدى المقاتلين السابقين الذين يعيشون في المناطق الإقليمية ولا سيما المستوطنات الجديدة الواقعة في المناطق الريفية النائية. ومن المؤمل أن يقوم المجلس الوطني بتمديد عمل معظم المرافق الطبية المتاحة في بعض المناطق الإقليمية إلى ما بعد آب/أغسطس ٢٠١٩، وهي مرافق يستفيد منها أيضا في هذه المناطق النائية المجتمعاتُ المحلية المجاورة. وبالرغم من أن ٩٣ في المائة تقريبا من المقاتلين السابقين المعتمدين يستفيدون من التأمين الصحي، فإن قدرة الحصول على خدمات مقدمي الرعاية ما زالت تشكل أمرا صعب المنال. ويجب إيلاء اهتمام خاص للحوامل والمرضعات وللأطفال الذين يعيشون حاليا في المناطق الإقليمية وفي المستوطنات الجديدة والذين يبلغ عددهم حوالي ٨٠٠ طفل، وكذا للمقاتلين السابقين ذوي الإعاقة.

٣٩ - وتحظى مبادرة تعليمية مهمة يطلق عليها ”Arando la Educación“ في الوقت الحالي بتمويل مشترك بين وزارة التعليم والنرويج وتستمر إلى غاية نيسان/أبريل ٢٠١٩. ومن خلال هذه المبادرة، حصل ٤٧٧ من أفراد القوة الثورية البديلة على شهادة الثانوية العامة، وتمكن ما عدده ٦٦٨ ٥ مستفيدا، من بينهم أفراد من المجتمع المحلي، من الاستفادة من برامج تعليم الكبار. وقد عقد المجلس الوطني مناقشات أولية بشأن توفير الدعم للتعليم في المراحل اللاحقة، غير أنه لم يتم بعد تحديد استراتيجية للمستقبل.

إعادة الإدماج السياسي

٤٠ - يخضع المقعدان اللذان خصصا أوليا لعضوي القوة الثورية البديلة زوكسيس بوسياس هيرنانديز (خيسوس سانترتش) وإيفان ماركيز في مجلس النواب ومجلس الشيوخ، على التوالي، للاستعراض من قبل مجلس الدولة. ففي ١٢ كانون الأول/ديسمبر، أكدت المحكمة حق حزب القوة الثورية البديلة في تعيين عضو بديل مؤقت لشغل مقعد السيد سانترتش في مجلس النواب. وقد تم تنصيب الشخص الثاني على قائمة القوة الثورية البديلة بالنسبة لمقاطعة أتلانتيكو. ولم يتخذ إجراء بعد فيما يتعلق بمقعد مجلس الشيوخ.

٤١ - وبناء على ذلك، يشغل حزب القوة الثورية البديلة حاليا تسعة من المقاعد العشرة المخصصة له في الكونغرس، خمسة مقاعد منها في مجلس النواب وأربعة في مجلس الشيوخ، حيث يشارك شاغلوها مشاركة نشطة في المناقشات العامة وفي اللجنتين الدستورية والقانونية ولجنة السلام بكلا المجلسين.

٤٢ - وسيشارك حزب القوة الثورية البديلة للمرة الأولى في الانتخابات الإقليمية والمحلية في عام ٢٠١٩. والاستعدادات جارية بالفعل. وقد تعهدت الحكومة بوضع خطة قبل الانتخابات بوقت كاف لتوفير الأمن الملائم لمرشحي القوات الثورية المرشحين وأفراد الحزب. وتنظم لجنة الشؤون الجنسانية التابعة للقوات الثورية البديلة سلسلة من المعتكفات الإقليمية مع النساء المنتسبات للقوة الثورية من أجل تعزيز دور المرأة في الحياة السياسية، وقد شمل المعتكف الأول منطقة البحر الكاريبي.

باء - الضمانات القانونية

٤٣ - رغم الاجتماعات المنتظمة بين مفوضية السلام وممثلي القوة الثورية البديلة والبعثة، لا يزال التقدم المحرز محدودا في معالجة العديد من التحديات الماثلة في مجال الضمانات القانونية.

٤٤ - وعولجت مسألة استكمال إجراءات الاعتماد على سبيل الأولوية. وقد جرى حتى الآن اعتماد نحو ٠٤٩ ١٣ من مقاتلي القوات المسلحة الثورية السابقين من قبل مفوضية السلام، كما تم تحديد موقع ٨١٤ ١٢ شخصا من بين هؤلاء وأخطروا باعتمادهم. وقامت القوة الثورية البديلة ومفوضية السلام بوضع قائمة مشتركة موحدة بأفراد القوات المسلحة الثورية السابقين الذين ما زالوا بحاجة إلى الاعتماد بغية إنجاز إجراءات الاعتماد والإخطار بإيقاع أسرع.

٤٥ - ويبلغ مجموع أفراد القوات المسلحة الثورية السابقين المعتمدين الذين ما زالوا في السجن ١٦ عضوا. وعلاوة على ذلك، تنكب مفوضية السلام والقوة الثورية البديلة، بدعم من البعثة، على حالات ٢٥٤ من أفراد القوات المسلحة الثورية السابقين الذين ما زال معظمهم في السجن وما زالت إجراءات اعتمادهم قيد الاستعراض.

٤٦ - ولم يحرز تقدم في مسألة إمكانية النظر في قائمة ٠٠٠ ١ تقريبا من أفراد القوات المسلحة الثورية السابقين الذين قدمت القواتُ الثورية أسماءهم إلى مفوضية السلام في ١٠ آب/أغسطس ٢٠١٨ وليسوا مدرجين في القوائم السابقة.

٤٧ - وفي الفترة المشمولة بهذا التقرير، زُوّد النظام المستقل للمشورة والدفاع التابع لمحكمة السلام الخاصة بأربعة محامين للدفاع عن الضحايا، وثمانية محامين مختصين بأفراد القوات المسلحة الثورية السابقين، ومحام للأفراد العسكريين؛ ويشمل أيضا سبعة عشر محاميا تتمثل مهمتهم حصرا في إسداء المشورة القانونية لا في التمثيل، وتسعة أخصائيين في المساعدة النفسية - الاجتماعية لأفراد القوات المسلحة الثورية السابقين. وفي ضوء أهمية الإجراءات القانونية الواجبة، تنظر البعثة بعين القلق للعدد المتواضع من المحامين الذين جرى التعاقد معهم حتى الآن، وتدعم الخطط الرامية إلى تعزيز النظام المستقل بشكل كبير في المستقبل.

٤٨ - وتلاحظ البعثة بقلق عددا من الإجراءات خلال فترة التقرير التي تسهم في تنامي الشعور بعدم اليقين القانوني من جانب أفراد القوات المسلحة الثورية السابقين، وهي مسألة تضر بعملية السلام. فقد اعتُمد في البداية تعديلٌ كان سيعطي الحكومة سلطة إعادة تحريك أوامر القبض على أفراد القوات

المسلحة الثورية السابقين، إلا أن مجلس الشيوخ لم يصادق عليه. ووقعت عدة حالات تم فيها سجن أفراد سابقين في القوات المسلحة الثورية بسبب انعدام تعريف فوري لوضعهم القانوني.

٤٩ - وفي قضية خيسوس سانترتش، أكدت محكمة السلام الخاصة من جديد اختصاصها كهيئة قضائية دستورية لتتمكن من طلب الأدلة التي تعتبرها ضرورية لأداء ولايتها. وأشارت المحكمة إلى أنها سوف تتخذ قرارا بشأن انطباق ضمانة عدم التسليم على السيد سانترتش في أوائل شباط/فبراير ٢٠١٩. وسوف تكون لنتائج هذه القضية آثار مهمة بالنسبة للضمانات القانونية الحقيقية والمتصورة.

جيم - الضمانات الأمنية

الآليات والمنابر الرئيسية

٥٠ - أنشئ أغلب الآليات المنصوص عليها في الباب ٣-٤ من اتفاق السلام، وإن لم يكن قد نُفّذ بالكامل بعد. وأصبحت الكيانات الرئيسية التي عُهد إليها بالمسؤولية عن الوقاية والحماية والتحقيق كيانات عاملة، وهي: نظام الإنذار المبكر التابع لمكتب أمين المظالم، والمديرية الفرعية المتخصصة للأمن والحماية التابعة للوحدة الوطنية للحماية، واللجنة التقنية المعنية بالأمن والحماية، ووحدة التحقيقات الخاصة التابعة لمكتب المدعي العام. ولكن إذا أريد التصدي على نحو فعال للتحديات الراهنة فيما يتعلق بالضمانات الأمنية لأفراد القوات المسلحة الثورية السابقين وللمجتمعات المحلية على السواء، من المهم أن تراعي الهيئات الرئيسية المسؤولة عن تنفيذ الضمانات الأمنية بموجب الباب ٣-٤ التركيزَ في عملها على تحسين فعالية التنسيق بين المؤسسات في الميدان.

٥١ - وقد نوهتُ في تقريري الصادر في تموز/يوليه ٢٠١٨ بأن اللجنة الوطنية المعنية بالضمانات الأمنية شكّلت منبراً قيّماً للحوار وبناء جسور الثقة بين المجتمع المدني والجهات الفاعلة التابعة للدولة. وهو ما يدفعني إلى الحثّ على الاستعانة بهذا المنبر مجدداً إلى جانب لجنته الفرعية وأفرقته العاملة.

أمن أفراد القوات المسلحة الثورية - الجيش الشعبي السابقين

٥٢ - لا يزال الجيش وقوات الشرطة يوفران خدماتِ الطوق الأمني للمناطق الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج والمناطق المحيطة بها. وبفضل هذه الجهود، لم يُبلغ خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة بوقوع أية حوادث أمنية جسيمة في هذه المناطق الإقليمية. بيد أن هناك تحديات أمنية هامة تتعرض لها المستوطنات الجديدة لأفراد القوات المسلحة الثورية السابقين الذين يمرون بعملية إعادة الإدماج خارج المناطق الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج، والكثير من هذه المستوطنات يقع في مناطق بها وجودٌ قوي للجماعات المسلحة غير القانونية والتنظيمات الإجرامية. ويظل الأمن في تلك الأماكن باعثاً على القلق ويمكن أن يشكّل تحديا رئيسيا يعرقل ممارسة الحقوق السياسية أثناء الانتخابات الإقليمية والمحلية المزمع إجراؤها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.

٥٣ - إضافة إلى ذلك، تلاحظ البعثة وجود حاجة إلى نشر مزيد من النساء في صفوف أفراد الأمن المنشورين وإلى تكثيف التدريب الجنساني للتخفيف من المخاطر الأمنية التي تتعرض لها المرأة خصوصاً في الأقاليم والتصدي لها.

٥٤ - ومنذ تعيين السـيد أرشـيلا مسـتشـاراً سـامياً معنياً بمرحلة ما بعد النزاع وممثلاً للرئاسـة معنياً بالضـمانات الأمنية، عقدت اللجنة التقنية المعنية بالأمن والحماية اجتماعاتٍ منتظمة وباتت تؤدي أعمالها بفعالية. ونتيجة لذلك، ووفق على ٣٦ تدبيراً من تدابير الحماية والعمل جار لإعداد خطة لحماية المقاتلين السابقين خلال الانتخابات الإقليمية والمحلية المقبلة.

٥٥ - وللتصـدي للمخاطر الماثلة في الأقاليم التي يجري فيها إعادة إدماج أفراد القوات المسـلحة الثورية السابقين، عُقدت ثلاث حلقات عمل إقليمية مع أفراد القوات المسلحة الثورية السابقين، والمديرية الفرعية المتخصـصـة المعنية بالأمن والحماية والتابعة للوحدة الوطنية للحماية، ووكالة إعادة الإدماج والتطبيع، ووحدة التحقيقات الخاصـة، والبعثة. وسـاعدت حلقات العمل هذه على تحديد تدابير للوقاية والحماية والتخفيف من المخاطر، بما يتسق مع ضمانات مشاركة الحزب السياسي للقوة الثورية البديلة المشتركة في الحياة السياسية.

٥٦ - ولا تزال الآلية الثلاثية للحماية والأمن تؤدي دوراً هاماً في بناء جسـور الثقة بين المديرية الفرعية المتخصـصـة المعنية بالأمن والحماية التابعة للوحدة الوطنية للحماية، ووحدة الشـرطة الوطنية المعنية ببناء السلام، والجيش، والبعثة. وتعمل الآلية على الصعيد الوطني وتتولى على المستويين الإقليمي والمحلي تنسيق ورصد تدابير الحماية لأفراد القوات المسلحة الثورية السابقين. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، زارت الآلية عدة مناطق إقليمية للتدريب وإعادة الإدماج، ورافق ممثليها موظفو وكالة إعادة الإدماج والتطبيع ووحدة التحقيقات الخاصـة، وكان الهدف من تلك الزيارات دعم سـير العمل في الآليات المحلية وتحديد أوجه القصـور في المجال الأمني والوقوف على الآراء التعقيبية بشـأن الخطط الأمنية للانتخابات المحلية المقبلة. ولئن كان للآلية الثلاثية دورٌ مسـتقر في المناطق الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج، فإن عليها أن تكيّف اسـتراتيجيات الحماية الخاصـة بها لدعم إعادة إدماج المقاتلين السـابقين في المسـتوطنات الجديدة خارج نطاق تلك المناطق الإقليمية.

٥٧ - وخلال الفترة المشـمولة بالتقرير، قُتل ١٤ شـخصـاً من أفراد القوات المسـلحة الثورية السـابقين، وبذلك أصـبح مجموع قتلاهم منذ توقيع اتفاق السـلام في تشـرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ ما عدده ٨٥ شخصا. ولا تزال مقاطعات أنتيوكيا، وكاكويتا، وكاوكا، ونارينيو، ونورتي دي سانتاندير هي المقاطعات الأكثر تضـررا. ومن أصـل ٨٧ قضـية تشـمل حالات القتل الخمس والثمانين، أبلغت وحدة التحقيقات الخاصـة بحدوث تقدم كبير في ٤٨ قضـية. فقد نُطِق بالحكم في ٣ قضـايا؛ ولا تزال ٨ قضـايا في مرحلة المحاكمة، و ١٧ قضـية قيد التحقيق مع إصـدار أوامر توقيف بشـأنها، و ١٨ قضـية قيد التحقيق ويُنتظر إصـدار أوامر توقيف بشـأنها؛ كما توجد قضـيتان في مراحل تحقيق أخرى. وحتى الآن، احتجز ما مجموعه ٢٧ شخصاً فيما يتعلق بهجمات شُنت على أفراد سابقين في القوات المسلحة الثورية.

٥٨ - ووفقاً لما أفادت به وحدة التحقيقات الخاصـة، كان مدبرو هذه الهجمات الرئيسـيون الجماعات المسلحة غير القانونية والتنظيمات الإجرامية. ومن أصل القضايا الثماني والأربعين التي أحرز بشأنها تقدم كبير، ثمة ٣٦ قضـية ترتبط بجماعة ''كلان ديل غولفو'' وجيش التحرير الوطني وبجماعات منشـقة عن القوات المسلحة الثورية إضافة إلى جيش التحرير الشعبي.

٥٩ - وشُـكّلت مائدةٌ مسـتديرة بشـأن التحقيق في الهجمات التي تُشـن على أفراد القوات المسـلحة الثورية السـابقين تجمع بين المديرية الفرعية المتخصـصـة المعنية بالأمن والحماية والتابعة للوحدة الوطنية

للحماية، ووحدة التحقيقات الخاصة، وحزب القوة الثورية البديلة المشتركة، والبعثة. وفي الفترة المشمولة بالتقرير، أحرز تقدمٌ كبير في تنفيذ منهجيات لرصد القضايا وتحليلها، مع التركيز على الديناميات الإقليمية. وتؤكد النتائج المنبثقة عن أعمال وحدة التحقيقات الخاصة الأهميةَ الحيوية للتوصل إلى فهم أفضل للمسائل الأمنية المحددة في مناطق إقليمية معينة للتدريب وإعادة الإدماج وما حولها. وتحقيقاً لهذه الغاية، عقَدت المائدةُ المستديرة الثلاثية جلساتٍ عمل في منطقتين (هما كاوكا وناريينو) لرصد التقدم المحرز في التحقيقات الجنائية، والوقوف على التهديدات المحلية، والحث على سرعة الاستجابة من جانب مؤسسات الدولة.

الضمانات الأمنية للمجتمعات المحلية والمدافعين عن حقوق الإنسان والقيادات الاجتماعية

٦٠ - ما زلتُ أشعر بقلقٍ بالغ لاستمرار الهجمات التي شُنت خلال الفترة المشمولة بالتقرير على القيادات الاجتماعية والمدافعين عن حقوق الإنسان دون خشية من عقاب. وقد أفادت مفوضية حقوق الإنسان في كولومبيا بتحققها من وقوع سبع حالات قتل منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ وبأن العمل جارٍ للتحقق من ٢٢ حالة أخرى. ووفقا لتقارير المفوضية، تم التحقق من وقوع ١٦٣ عملية قتل لقيادات اجتماعية ومدافعين عن حقوق الإنسان منذ التوقيع على اتفاق السلام في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، وأبلغ عن وقوع ما مجموعه ٤٥٤ حالة[1]. وتتركز عمليات القتل هذه بدرجة كبيرة في ثلاثة مقاطعات هي: كاوكا، ونورتي دي سانتاندر، وأنتيوكيا. وقد وقع أغلبها في مناطق أخلتها القوات المسلحة الثورية السابقة وليس للدولة فيها إلا وجودٌ محدود.

٦١ - وتستلزم حالة زعماء الشعوب الأصلية في كولومبيا اهتماماً خاصاً. إذ شهدت المجتمعات المحلية الأصلية زيادةً خطيرة في عدد عمليات القتل والتهديد وحالات العزل والتشريد والتجنيد القسريين.

٦٢ - وقد طلب الرئيسُ من وزارة الداخلية، على نحو ما ذكرتُ في تقريري السابق، أن تضع على وجه السرعة سياسة عامة شاملة تتناول الوقاية وحماية القيادات الاجتماعية والمدافعين عن حقوق الإنسان، وذلك في إطار إجراءات المتابعة للميثاق الوطني من أجل الحياة ومن أجل حماية القادة الاجتماعيين والمدافعين عن حقوق الإنسان، الذي وقعته الحكومة والسلطات الإقليمية ومنظمات المجتمع المدني في شهر آب/أغسطس. وفي ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، وقع الرئيس دوكي بمرسوم رئاسي ”خطة العمل من أجل حماية القيادات الاجتماعية والمجتمعية والمدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين“ (واسمها المختصر بالإسبانية ’PAO‘)، وهي الخطة التي تشمل ثلاثة أبعاد رئيسية هي: إعادة التصميم المؤسسي في السلطة التنفيذية، والتنسيق بين الوكالات الحكومية على مستوى الأقاليم، واستراتيجيات الاتصال. وتشكّل الحالةُ في مقاطعة كاوكا وحدها، التي وقع في ثلاث من بلدياتها فقط ١١ عملية قتل منذ مطلع تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام، مثالا يوضح الأهمية الحيوية التي يتسم بها التنفيذ الفعال للخطة المذكورة في مناطق البلد المتضررة من استمرار العنف.

٦٣ - ويكتسي درجة الأهمية ذاتها تنفيذُ البرنامج الشامل لأمن القيادات النسائية والمدافعات عن حقوق الإنسان. ويدعم كل من مكتب أمين المظالم ومكتب المدعي العام والمنظمات النسائية وهيئة

(١) انظر: [حالة المدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان، ٢٠١٨] Situación de defensores y defensoras de derechos humanos, 2018, 27 November 2018, OHCHR Colombia.

الأمم المتحدة للمســـاواة بين الجنســـين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) والبعثة تنفيذَ البرنامج في مقاطعة بوتومايو ومنطقة مونتيس دي ماريا عن طريق منتدى دائم مسؤول عن رصد أمن المرأة وحمايتها.

الإنذارات المبكرة الصادرة عن مكتب أمين المظالم

٦٤ - خلال الفترة المشـمولة بالتقرير، أصـدر مكتب أمين المظالم تسـعة إنذارات مبكرة، حُدّدت فيها المخاطر المحدقة بالأفراد والمجتمعات المحلية في ســت مقاطعات و ٢٠ بلدية. وقد صــدر في عام ٢٠١٨ ما مجموعه ٨٦ إنذارا مبكرا. وعقدت اللجنة المشـتركة بين القطاعات للرد السـريع على الإنذارات المبكرة ثمانية اجتماعات لمتابعة اسـتجابة المؤسـسـات للمخاطر المحددة، بمشـاركة من السـلطات المحلية الرئيسـية والبعثة. ولا تزال الإنذارات المبكرة تســلّط الضــوء على المخاطر الناجمة عن قيام الجهات الفاعلة العنيفة باســتهداف المجتمعات المحلية والقيادات، بما فيها تلك الجهات التي تســعى إلى التكســب من الاتجار بـالمخـدرات والتعـدين والابتزاز وفرض الإتـاوات وتهريـب الوقود، من بين أمور أخرى، والتي تتنـافس على السيطرة على المناطق المستخدمة كمسالك لنقل السلع المحظورة. وتبرز الإنذارات المبكرة أيضاً أن الضحايا هم عادة الأشـخاص المنخرطون في أنشـطة من قبيل الدفاع عن الأراضـي والموارد الطبيعية؛ وتنفيذ أجزاء من اتفاق السـلام، ولا سـيما برنامج اسـتبدال الكوكا ووضـع خطط للتنمية الريفية؛ وإعادة الأراضـي إلى مالكيها وإعادة المشـردين؛ والدفاع عن أراضـيهم ضـد المصـالح الخاصـة؛ والتنديد بالمتجرين بالمخدرات والجهات الفاعلة المسلحة غير القانونية وشجب استغلال الأطفال والمراهقين في المناطق الحضرية المهمشة؛ والاحتجاج على استثمارات محددة للموارد العامة؛ والمشاركة في الحياة السياسية.

دال - المسائل الشاملة

تعميم مراعاة المنظور الجنساني والتواصل مع الجماعات النسائية

٦٥ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أحرز تقدمٌ متواضع فيما يتعلق بتنفيذ أحكام اتفاق السـلام المتعلقة بالجانب الجنســاني والتي تتناول إعادة الإدماج والضــمانات الأمنية. وفي تشـرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، قدم عنصـر التحقق الدولي المعني بالمسـائل الجنسـانية والذي أُنشـئ بموجب اتفاق السـلام تقريرَه المرحلي الأول. ويتألف هذا العنصـر من هيئة الأمم المتحدة للمرأة، والسـويد، والاتحاد النسـائي الديمقراطي الدولي عبر معهد جون ب. كروك للدراسـات الدولية للسـلام. وأعرب العنصـر المذكور عن قلقه إزاء الوتيرة التي تتم بها إعادة إدماج المقاتلات السابقات وإزاء الضمانات الأمنية للقيادات النسائية والمدافعات عن حقوق الإنسان.

٦٦ - وقد قُدّم التقرير إلى نائبة الرئيس مارتا لوسيا راميريز وإلى المستشـار السـامي المعني بمرحلة ما بعد النزاع اللذين عمدا إلى اســتطلاع الجوانب التي يمكن للحكومة أن تمضــي بها قدماً في الأشـــهر المقبلة. وســينعقد في أوائل عام ٢٠١٩ المنتدى الحكومي الرفيع المســتوى للمســائل الجنســانية، المكلف بتنفيذ الأحكام المتعلقة بالشؤون الجنسانية.

٦٧ - وما فتئت النسـاء في المناطق الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج وفي المستوطنات الجديدة ينظمن مشاريعهن الخاصة وينفذنها. وقد رصدت البعثة حتى الآن أكثر من عشرين مبادرة يمكن، إذا نالت دعماً إضـافياً، أن توفر للمرأة فرصـة لتعزيز تمكينها الاقتصـادي. ولا يزال الفريق العامل التقني المعني بالشـؤون الجنســانية والتابع للمجلس الوطني لإعادة الإدماج يؤدي دورا مهما في تشـــجيع عمليةٍ لإعادة الإدماج

تراعي الاعتبارات الجنسانية. وتوفر الخطة الوطنية للتنمية، من خلال فصلها المتعلق بالمساواة بين الجنسين وفي إطار خطة عملها، فرصةً لإعطاء الأولوية لإعادة إدماج المقاتلات السابقات.

التطورات على الصعيد الإثني

٦٨ - لا يزال الأمن في الأقاليم التي توجد بها الجماعات الإثنية مصدر قلق بالغ. فقد وقعت في الأسابيع الأخيرة عمليات قتل عديدة طالت على وجه الخصوص شعوب إيمبيرا تشامي، وآوا، وناسا في مقاطعات شوكو، وفالي ديل كاوكا، وكالداس، وكاوكا، وناريينو.

٦٩ - وفيما يتعلق بإعادة إدماج المقاتلين السابقين ذوي الأصل الإثني، تقدم وزارة الداخلية ووحدة شؤون الضحايا والبعثة الدعمَ إلى السلطاتِ التقليدية والتعاونيات لأغراض منها على وجه الخصوص رأب الخلاف بين المقاتلين السابقين والسلطات الإثنية.

حماية الطفل

٧٠ - واصلت الحكومة، بقيادة المستشار الرئاسي المعني بحقوق الإنسان فرانسيسكو باربوسا ووكالة إعادة الإدماج والتطبيع، تنفيذ برنامجها لإعادة الإدماج المسمى ”مسار حياة مختلف“ الذي يستفيد منه ١٢٤ فردا ممن جرى فصلهم عن القوات المسلحة الثورية في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧ عندما كانوا أطفالا (أصبح أغلبهم اليوم فوق سن الثامنة عشرة). وفي ٦ كانون الأول/ديسمبر، كان ١٠١ من هؤلاء يشاركون في برامج تابعة لوكالة إعادة الإدماج والتطبيع وكان ٢٣ خاضعين لتدابير للحماية ينفذها المعهد الكولومبي لرعاية الأسرة. وتلقى ٧٤ من هؤلاء المستفيدين البالغ عددهم ١٢٤ بدلات بوصفهم ضحايا. وينبغي إيضاح الأساس القانوني لهذا البرنامج بقدر أكبر حتى يمكن تزويده بما يكفي من الموارد.

٧١ - وترصد البعثة مباشرةً ٣١ حالة لأطفال مشاركين في برنامج ”مسار حياة مختلف“. وقد أكدت أن معظمهم يحصل على مزايا إعادة الإدماج من قبيل الرواتب الشهرية. وفي جميع الحالات المذكورة، ووفق على صرف تعويضات الضحايا، ولكن البعض لا يزال بانتظار السداد.

٧٢ - وفي تشرين الأول/أكتوبر، أصدر المجلسُ السياسي الوطني للقوة الثورية البديلة المشتركة بياناً أعلن فيه أنه توصل لحالات جديدة لمراهقين ينبغي أن يبدأوا عملية إعادة الإدماج. ويتعين على المجلس الوطني لإعادة الإدماج أن يدرج هذه الحالات الجديدة في برنامج إعادة الإدماج في أقرب وقت ممكن.

٧٣ - ولم يُحرز تقدمٌ ذو شأن فيما يتعلق بتوفير مرافق الرعاية النهارية للعدد الكبير من أطفال المقاتلين السابقين الذين يعيشون في المناطق الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج. فلا يوجد في المناطق الإقليمية الأربع والعشرين سوى ثلاثة مرافق عاملة للرعاية النهارية منها اثنان يعملان بدعم من معهد رعاية الأسرة وثالث يعمل بتمويل من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف). وستتوافر أموال إضافية لإنشاء مرافق جديدة للرعاية النهارية عند الموافقة على الدعم المقدم من صندوق بناء السلام.

٧٤ - وعلى الرغم من المبادرات التي اضطلعت بها المنظمة الدولية للهجرة وكذلك المجلس النرويجي للاجئين ومنظمة مكافحة الجوع، لا يزال توفير الرعاية الصحية الوقائية والتعليم والأنشطة الترفيهية والثقافية للأطفال يشكّل تحديا ملحا. ولا تزال محاولات وضع بروتوكول للمقاتلين السابقين، ولا سيما المقاتلات، من أجل تطبيع وصايتهم القانونية على أبنائهم وبناتهم معلقةً.

الشباب

٧٥ - واصلت البعثة تعزيز الحوار مع المنظمات والقيادات الشبابية على الصعد الوطني والمحلي وعلى مستوى المقاطعات. وقد يسرت البعثةُ، حتى الآن، قيام القيادات الشبابية ومباشري الأعمال الحرة من الشباب وطلاب الجامعات بزيارات إلى سبع مناطق إقليمية للتدريب وإعادة الإدماج في خمس مقاطعات لمعاينة مشاريع إنتاجية بها والتحاور مع المقاتلين السابقين والمجتمعات المحلية المحيطة بتلك المناطق، بما في ذلك زيارةٌ إلى المنطقة الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج في كالدونو، مقاطعة كاوكا، قام بها للمرة الأولى ممثلو المقاطعات من الجناح الشبابي لستة أحزاب من مختلف الأطياف السياسية.

التنسيق والاتصال

٧٦ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عملت البعثة عن كثب مع المسؤولين الحكوميين والمؤسسات الحكومية في سياق تنفيذ هؤلاء المسؤولين وتلك المؤسسات للرؤية الحكومية الجديدة في مجالات تندرج ضمن ولاية البعثة، لا سيما مع المستشار السامي المعني بمرحلة ما بعد النزاع والمفوّض السامي المعني بالسلام ووزارة الداخلية ووكالة إعادة الإدماج والتطبيع.

٧٧ - وعملت البعثة بشكل متزايد مع أعضاء لجنتي السلام بمجلس الشيوخ ومجلس النواب ومع أحزاب سياسية عديدة تزامناً مع ازدياد انخراط كل من هذه الكيانات في تنفيذ اتفاق السلام. وأجرى ممثلو الكونغرس زيارات إلى مناطق إقليمية للتدريب وإعادة الإدماج وإلى مناطق متضررة من النزاع وفرت للمشرعين معلومات حصلوا عليها مباشرةً عن إعادة الإدماج والضمانات الأمنية، في حين نقلوا هُم إلى المجتمعات المحلية والمقاتلين السابقين دعمهم لعملية السلام.

٧٨ - وعقدت البعثةُ مناسبات صحفية على صعيد المقاطعات أقيمت في خمس مدن هي: فاييدوبار، وفيبيافيسِنسيو، وكوكوتا، وكيبدو، وميديين، وذلك بغية الاحتفال بالذكرى السنوية الثانية لتوقيع اتفاق السلام وتسليط الضوء على الإنجازات وتحسين فهم الدور الموكل إلى البعثة. وفي الذكرى السنوية الثانية لتوقيع اتفاق السلام أيضا وإضافةً إلى البيان الذي أدليتُ به، أصدر ممثلي الخاص في كولومبيا ورئيس البعثة، جان أرنو، بياناً مشتركاً مع المبعوث الخاص للاتحاد الأوروبي المعني بعملية السلام في كولومبيا سُلّط فيه الضوء على التقدم المحرز والتحديات الماثلة حتى ذلك الوقت.

٧٩ - ولا تزال البعثة تواظب على التواصل مع الكنائس والمنتديات النسائية والرابطات الإثنية ومعاهد البحوث ومع قاعدة عريضة من منظمات المجتمع المدني دعماً لأنشطة التحقق التي تضطلع بها على الصعيدين الوطني ودون الوطني. واضطلعت أيضاً مؤسسات القطاع الخاص وجامعات المقاطعات والمنظمات الشبابية بدور موسّع في جهود إعادة الإدماج والمصالحة.

٨٠ - وواصلت البعثة عقد اجتماعات منتظمة مع الجهات الفاعلة الدولية التي لها تمثيل في كولومبيا، بما في ذلك أعضاء مجلس الأمن والبلدان السبعة عشر المساهِمة حالياً بمراقبين عسكريين أو شرطيين في البعثة. ووجود المراقبين يشكّل تعبيراً ملموساً عن دعم بلدانهم لعملية السلام وللأمم المتحدة.

هاء – التنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري

٨١ – تواصل البعثة العمل عن كثب مع الوكالات والصناديق والبرامج التابعة لمنظومة الأمم المتحدة بشأن المسائل المتصلة بولاياتها، بسبل منها جهود التنسيق التي يضطلع بها مستشارو البعثة المعنيون بالمسائل الجنسانية وحماية الطفل والشؤون الإثنية والأفرقة العاملة المواضيعية المعنية بإعادة الإدماج والضمانات الأمنية المشتركة بين فريق الأمم المتحدة القطري والبعثة. وخلال فترة التقرير، اتسع نطاق التنسيق فيما يتعلق بقضايا الشباب والشؤون الإثنية أيضاً.

٨٢ – وواصل فريق الأمم المتحدة القطري والبعثة والمؤسسات ذات الصلة تنسيق الجهود دعماً لعملية إعادة الإدماج. فسوف يتشارك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمة الدولية للهجرة في تمويل المشاريع السبعة عشر التي اعتمدها في الآونة الأخيرة المجلس الوطني لإعادة الإدماج. وخصّص صندوق الأمم المتحدة الاستئماني المتعدد الشركاء (الصندوق الاستئماني) مبلغ ١١,١ مليون دولار لصالح إعادة الإدماج الاجتماعي – الاقتصادي، إضافة إلى الدعم الثنائي. وجرى تجديد ولاية الصندوق حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢، واعتُمدت إعادة الإدماج كواحدة من أولوياته الثلاث. وفي كانون الأول/ديسمبر، اعتمد صندوق بناء السلام التابع للأمم المتحدة ٣ ملايين دولار لصالح برنامج لدعم الجوانب الاجتماعية والاقتصادية لإعادة الإدماج، من المقرر أن ينفذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة واليونيسف.

٨٣ – وتواصل البعثة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بتمويلٍ خارج عن الميزانية من إدارة الشؤون السياسية ومساهماتٍ أخرى من مانحين ثنائيين، توفير الدعم لعدد ٤٧ مشروعاً ذاتياً مدرا للدخل من المشاريع الخاصة بالمقاتلين السابقين منها تسعة مشاريع تديرها نساء وخمسة مشاريع تنفذ في مستوطنات حضرية. وتُخصص هذه الأموال للمستفيدين منها عن طريق مشاورات ثلاثية تجري بين الحكومة والقوة الثورية البديلة المشتركة والأمم المتحدة على الصعيدين الوطني والمحلي.

٨٤ – ويقوم برنامج الأغذية العالمي والمنظمة الدولية للهجرة ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ودائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، بالتنسيق مع البعثة والحكومة، بتقديم المساعدة التقنية في خمس وعشرين منطقة من المناطق الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج، بما في ذلك توفير التدريب على إزالة الألغام للأغراض الإنسانية، وتقديم المساعدة التقنية للمشاريع الزراعية، وتيسير الوصول إلى الأسواق، وضمان اتباع نهج يساوي بين الجنسين. وكذلك تنسق اليونيسف مع البعثة والحكومة أنشطة لضمان توافر الفرص الكافية للشباب من المقاتلين السابقين ومن أبناء المجتمعات المحلية.

٨٥ – وفيما يتعلق بالضمانات الأمنية، اجتمعت البعثة ووكالات الأمم المتحدة مع ممثلي الحكومة من أجل استطلاع إجراءات محددة للمضي قدما بتنفيذ ”خطة العمل من أجل حماية القيادات الاجتماعية والمجتمعية والمدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين“. واستمر أيضاً التعاون بين البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري في الجهود الرامية إلى تعزيز نظام الإنذار المبكر؛ ودعَم برنامجُ الأمم المتحدة الإنمائي عدة إجراءات عن النشاط الدعوي في سياق تطبيق المرسوم ٢١٢٤ الذي تنظم أحكامُه نظامَ الوقاية والإنذار المبكر من أجل الاستجابة السريعة. وأوفد كل من مفوضية حقوق الإنسان ومكتب أمين المظالم والبعثة بعثاتٍ ميدانية إلى بوتومايو ونارينيو وأنتيوكيا، وقد استُند إلى هذه البعثات في إعداد التقارير عن مسائل منها تجنيد الأطفال ووجود جماعات منشقة عن القوات المسلحة الثورية والتشريد القسري للسكان الأصليين.

رابعا – هياكل البعثة

دعم البعثة

٨٦ – واصلت البعثة تنفيذ التعديلات المدخلة على خطة نشرها، العائدة جزئياً إلى انتقال بعض أفراد القوات المسلحة الثورية السابقين إلى مستوطنات جديدة ومناطق حضرية وانتشارهم فيها على النحو المبين في تقريري السابق. وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، وبعد إغلاق المخيمات المستقلة التابعة للبعثة في العمق الميداني، أُنجز بناء عدد من مباني المكاتب في مواقع مركزية ومناطق عمليات جديدة.

استراتيجية التكافؤ بين الجنسين

٨٧ – حققت البعثة أهدافها المتعلقة بالتكافؤ بين الجنسين المقررة لعام ٢٠١٨، وتجاوزت النسبة المستهدفة البالغة ٤٠ في المائة. وتتوقع البعثة أنه بحلول نهاية عام ٢٠١٨ ستكون نسبةُ النساء العاملات بها في صفوف الموظفين الدوليين وموظفي الفئة الفنية والخدمة الميدانية المعينين بعقود محددة المدة أو مستمرة أو دائمة نحو ٤٢ في المائة. وفيما يتعلق بفئات الموظفين الأخرى، يُذكر أن النساء يشكّلن نسبة ٥٩ في المائة من متطوعي الأمم المتحدة، و ٢٦ في المائة من المراقبين الدوليين، و ٤٧ في المائة من جميع الموظفين المدنيين (بمن فيهم الموظفون الدوليون والمؤقتون والوطنيون).

السلامة والأمن

٨٨ – لا تزال مستويات المخاطر المتبقية بعد تنفيذ تدابير إدارة المخاطر الأمنية ما بين متوسطة ومنخفضة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كان أغلب الحوادث التي مسّت أفراد الأمم المتحدة حوادث سطو أو حوادث تتعلق بالمركبات. وتواجه الأمم المتحدة في عدة مقاطعات تهديداتٍ غير مباشرة تتعلق بالنزاع المسلح والنشاط الإجرامي، وذلك في سياق تفتت الجماعات المسلحة غير القانونية وضلوعها في شبكة الاتجار بالمخدرات في أراوكا، وأنتيوكيا، وجنوب كوردوبا، وشوكو، ونارينيو، ونورتي دي سانتاندير. ولا تزال التوصيات الأمنية المطبقة منذ أزمة سد هيدرو إيتانغو ساريةً حتى الآن.

السلوك والانضباط

٨٩ – تواصل البعثة عقد دورات تدريبية منتظمة للأفراد الجدد وأولئك العاملين في صفوفها، وتشارك في فرقة العمل المعنية بمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين التابعة لمنظومة الأمم المتحدة في كولومبيا. وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، نُظمت دورات إضافية عن التخفيف من مخاطر النزاع في أماكن العمل.

٩٠ – وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أُبلغت البعثة بحالة جديدة واحدة لسوء سلوك مزعوم، وأُغلقت ثلاث حالات كانت بانتظار البت فيها.

خامسا – ملاحظات

٩١ – احتفل الكولومبيون في الآونة الأخيرة بالذكرى السنوية الثانية لاتفاق السلام النهائي، وقد وجهتُ إليهم بتلك المناسبة خالص الثناء على هذا الإنجاز الحاسم في تاريخ بلدهم الذي يشكّل مصدر إلهام لصانعي السلام في جميع أنحاء العالم.

٩٢ - والحق أن مكاسب السلام لا سبيل إلى إنكارها. فبعد أكثر من خمسة عقود من القتال، نبذ المتمردون العنفَ واستعاضوا عنه بطريق المشاركة السياسية؛ والكثيرون منهم يبذلون اليوم محاولاتٍ جديرةً بالإعجاب لكي يجدوا لأنفسهم مكاناً جديداً في المجتمع. وأصبحت الانتخابات تتم في أجواء أكثر سلمية وباتت شاملة للجميع. وأُنشئت مؤسسات للعدالة الانتقالية تعمل بكامل طاقتها على تقديم الحلول المبتكرة، فتبعث بذلك الأملَ في نفوس الضحايا. ووُضِعت بمشاركة طائفة واسعة من الجهات خطط لمدّ رقعة التنمية والحوكمة لتشمل مناطق نائية تضررت من النزاع وغابت عنها تاريخياً سلطة الدولة.

٩٣ - وكما أشرتُ في المناسبة نفسها، لا يزال هناك قدرٌ كبير من العمل الشاق ينبغي القيام به لتوطيد دعائم السلام. ولن يتحقق هذا العمل إلا من خلال جهود متضافرة تشترك فيها الحكومة ومؤسسات الدولة والأحزاب السياسية والقطاع الخاص والمجتمع المدني، بمساندة من المجتمع الدولي. وفي الرفض المتنامي للعنف بين أبناء المجتمع الكولومبي بكافة فئاته ورغبةِ الكولومبيين المتزايدة يوماً بعد يوم في الاستفادة من الفرص التي يتيحها اتفاقُ السلام ما يدعو إلى التفاؤل والإيمان بأن جهوداً على هذه الشاكلة قابلة للتحقق فعلا. والبعثة شاهد عيان، وخاصة عبر وجودها في مناطق النزاع السابقة، على رغبة جامحة في المشاركة في بناء السلام هي قاسمٌ مشترك بين المجتمعات الريفية الزراعية والضحايا ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات المجتمعية والشباب والجامعات وأرباب الأعمال التجارية والنساء والجماعات الإثنية.

٩٤ - ومما لا سبيل إلى إنكاره أيضاً أن السلام يواجه عقبات خطيرة تعرقل توطيده. وأهم الشواغل هو حالة انعدام الأمن في عدد من المناطق الريفية، حيث بلغت حوادث قتل القيادات الاجتماعية أرقاما مخيفة؛ وقد سقط أيضا ضحايا عديدون من أفراد القوات المسلحة الثورية السابقين ولا تزال سلطة الدولة اللازم بسطها في تلك المناطق غائبة. وكما يتضح أيضاً في هذا التقرير، كان كسب الدعم والتأييد لصالح عملية إعادة الإدماج بطيئا في كثير من الجوانب. وما زال الكثيرون من أفراد القوات المسلحة الثورية السابقين يشعرون بقلق عميق إزاء ما يعتبرونه أحوالا قانونية ومادية واقتصادية محفوفة بالمخاطر؛ وإنني أثني على مثابرة الغالبية العظمى منهم التي لا تزال منخرطةً في عملية السلام وملتزمةً بها التزاماً ثابتاً. ويؤسفني أن عملية الاستقطاب التي تتنازع المجتمع بشأن عملية السلام لا تزال مستمرة أيضا. فالمصالحة الوطنية لا تزال في المهد رغم البدايات المشجعة لنظام العدالة الانتقالية الذي ينبغي أن تُحترَم استقلاليته.

٩٥ - وكل ذلك يدل على ضرورة التعجيل بعملية التنفيذ، بدءا باستجابة عاجلة من جانب مؤسسات الدولة للمطالب الصاخبة التي تتعالى في صفوف المجتمعات المحلية والضحايا والمقاتلين السابقين الذين يمرون بعملية إعادة الإدماج، وجميعهم يطالب بالأمن والتعليم والرعاية الصحية والأراضي والهياكل الأساسية وببدائل حقيقة للاقتصادات غير القانونية.

٩٦ - والتحدي لا شك هائل. وسيقتضي الأمر التنسيق بين جميع مؤسسات الدولة ذات الصلة وتمكين السلطات الإقليمية والمحلية وإشراكها على نحو كامل. وينبغي أن يشارك المجتمع المدني في هذه المساعي مشاركة كاملة ونشطة. ولئن كانت زراعة المحاصيل غير المشروعة وأعمال العنف التي تواكب الاقتصادات غير القانونية تشكّل تحدياً هائلاً، فهناك أكثر من ٠٠٠ ٩٠ أسرة وقّعت مع الحكومة تعهداتٍ طوعية بزراعة محاصيل بديلة فيما يعتبر برهاناً على أن المجتمعات المحلية تتطلع إلى العيش وكسب سبل الرزق في ظل ظروف تتسم بالشرعية.

٩٧ - والواقع أن الإدارة الحالية ورثت عن سابقتها مسؤوليات كبرى في هذا الصدد؛ ولا غرابة إذن في أن تستغرق بعض الوقت لتقييم الحالة ووضع نهج خاص بها. وإني أثني على الإدارة لنجاحها في وضع خطط للتعامل مع عدد من التحديات البالغة الأهمية، لا سيما خطة ''السلام في إطار الشرعية'' التي تبشر ببذل جهود واسعة النطاق وواضحة المعالم من أجل تأمين مناطق النزاع السابقة وتحقيق الاستقرار والتنمية فيها. وأتفقُ معها تمام الاتفاق في رأيها الذي مفاده أن التصدي للعنف والفقر في مناطق النزاع السابقة هذه أصبح مسألةً تتهدد الأمن القومي. ولا يسعني إلا أن أشدّد على الحاجة الملحة إلى ترجمة هذه الخطط الجديدة في أسرع وقت ممكن إلى تحرك فعال في تلك المناطق يغيّر الحقائق على أرض الواقع لما فيه صالح السكان الأكثر تضررا من النزاع. فحلم السلام الدائم في كولومبيا يتوقف على ذلك.

٩٨ - وستتابع الأمم المتحدة، من خلال البعثة ومنظومة الأمم المتحدة في كولومبيا، تنفيذ هذه المبادرات عن كثب وستوفر لها الدعم، كما ستتابع وتدعم الجهود المركزة التي تبذلها الحكومة الجديدة لإعطاء دفعة أقوى لعملية إعادة الإدماج الاجتماعي - الاقتصادي للمقاتلين السابقين وتعزيز مقومات بقائها. وسوف نواصل العمل مع جميع الأطراف للتأكد من أنها تفي بالتزاماتها في إطار عملية السلام.

٩٩ - وأثق أن مجلسَ الأمن سيحافظ على المستوى نفسه من الالتزام. فاجتماعُ كلمته بشكل قاطع على دعم عملية السلام يظل عاملا أساسيا وراء نجاحها، كما هو الحال بالنسبة لمشاركة المجتمع الدولي الأوسع الذي يسعى دوماً إلى دعم عملية تقودها العناصر الوطنية.

١٠٠ - ولسوف أظل على الصعيد الشخصي ومن خلال ممثلي الخاص طرفا مشاركا في هذه المسألة. ولتسمحوا لي أن أختتم هذا الحديث بأن أوجّه إلى جان أرنو، الذي توشك مهمته على الانتهاء، الشكرَ لما قدمه من مساهمات بارزة ومتعددة لعملية السلام في كولومبيا. ولتسمحوا لي أيضا أن أعرب عن ثقتي الكاملة في أن خلفه، كارلوس رويز ماسيو، سيواصل بصفته ممثلي الخاص ورئيس بعثة التحقق توفير القيادة المتفانية والفعالة لجهود الأمم المتحدة في الميدان.